

الخلل الهيكلي الإنتاجي على مكونات الناتج المحلي الإجمالي مستمر

«الشال»: مساهمة قطاع النفط بالأسعار الثابتة لاتزال أعلى من نصف حجم الناتج الإجمالي

■ عدد المباني سجل معدل نمو 1.1 في المئة ديسمبر 2018 وهو أقل من مستوى النمو السنوي المسجل في نهاية 2017

وسجل بند مديون تمويل ارتفاعاً بنحو 127.1 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 2.800 مليار دينار كويتي (71.5% من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 2.673 مليار دينار كويتي (72.9% من إجمالي الموجودات)، وبلغت نسبة مديون تمويل إلى إجمالي الموجودات بنحو 83.8% مقارنة بنحو 85.3%، وارتفع بند ودائع لدى بنوك أخرى بنحو 112.2 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 334.8 مليون دينار كويتي (8.6% من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 222.6 مليون دينار كويتي (6.1% من إجمالي الموجودات).

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعاً بلغت قيمته 224.3 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 7%، لتصل إلى نحو 3.422 مليار دينار كويتي مقارنة بنحو 3.198 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2017. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات بنحو 87.4% مقارنة بنحو 87.2% في عام 2017.

وتشير نتائج تحليل الميانات المالية إلى أن جميع مؤشرات الربحية سجلت ارتفاعاً مقارنة مع نهاية عام 2017، إذ ارتفع مؤشر العائد على معدل رأس المال (ROC) إلى نحو 26.7% مقارنة بنحو 24.7%، وارتفع مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك (ROE) إلى نحو 12.2% قياساً بنحو 11.2%، وارتفع أيضاً مؤشر العائد على معدل الموجودات (ROA) إلى نحو 1.4% مقارنة بنحو 1.2%، وبلغت ربحية السهم بمساهمي (EPS) نحو 27.1 فلس مقابل 23.3 فلس في عام 2017. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ربحية السهم (P/E) نحو 11 ضعف (أي تحسن) مقارنة مع نحو 15 ضعف، نتيجة ارتفاع ربحية السهم بنحو 16.3% مقارنة بترافع لسعر السهم السوقي وبحدود 14.9%، وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ القيمة الدفترية (P/B) نحو 1.2 مرة بعد أن كان 1.4 مرة في نهاية عام 2017. وأعلن البنك نيته توزيع أرباح نقدية بنسبة 15% من القيمة الاسمية للسهم، أي ما يعادل 15 فلساً كويتياً لكل سهم، وتوزيع 5% أسهم منحة، وهذا يعني أن السهم حقق عائداً مقدراً بلغت نسبته نحو 5.1% على سعر الإقبال في نهاية ديسمبر 2018، والبالغ نحو 297 فلساً كويتياً. وكانت التوزيعات النقدية قد بلغت نحو 13% عن عام 2017 و5% أسهم منحة، أي أن البنك زاد من مستوى توزيعاته.

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي أكثر نشاطاً، حيث ارتفعت مؤشرات كل من قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة، ومؤشر عدد الصفقات المبرمة، وكذلك ارتفعت قيمة المؤشر العام (مؤشر الشال)، وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 459.1 نقطة، بارتفاع بلغت قيمته 4.4 نقطة ونسبته 1% عن إقبال الأسبوع الماضي، وارتفع بنحو 30.1 نقطة أي ما يعادل 7% عن إقبال نهاية عام 2018.

المحافظة	سكن	عزل	سكن وعزل	قري	أخرى	الجمعة	قري	مجموعه
البحرين	23,040	2,347	3,301	2,806	30	33,324	33,324	33,324
البحرين	23,529	1,272	3,101	2,806	22	33,401	33,401	33,401
البحرين	26,776	3,462	6,086	8,682	-	43,906	43,906	43,906
البحرين	26,383	4,724	4,410	4,488	-	40,005	40,005	40,005
البحرين	22,978	1,714	4,581	1,940	6	33,239	33,239	33,239
البحرين	19,173	1,106	1,264	2,100	1	23,648	23,648	23,648
الإجمالي	141,881	14,625	25,832	22,226	59	204,623	204,623	204,623
% من الإجمالي	69.3%	7.1%	12.6%	10.9%	0.03%	100%	100%	100%
الفرق مع نهاية عام 2016	2,826	219	394	(1,189)	0	2,246	2,246	2,246
% التغير	2.0%	1.5%	1.5%	5.1%	0.0%	1.1%	1.1%	1.1%

جدول يوضح استخدامات المباني في ديسمبر 2018

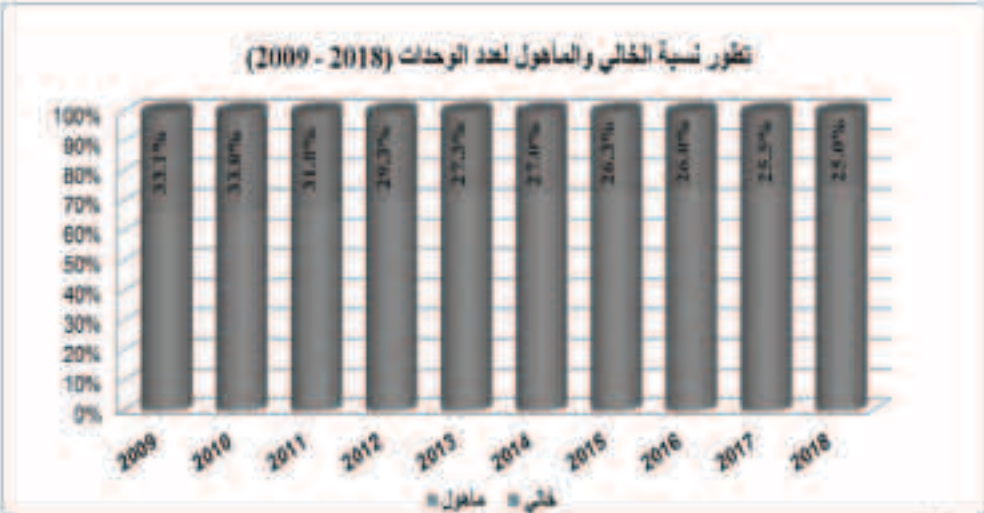


رسم بياني توضيحي لمؤشرات التعداد السكاني

البنك الأهلي المتحد يحقق 51.3 مليون دينار أرباحاً صافية خلال 2018

المكون	2018 (مليون دينار كويتي)	2017 (مليون دينار كويتي)	التغير (%)
مجموع الموجودات	3,422,813	3,198,000	7.0%
مجموع حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك	410,782	400,000	2.7%
مجموع الإيرادات التشغيلية	331,574	330,075	0.5%
مجموع المصروفات التشغيلية	(57,185)	(58,288)	1.9%
الخصائص	90,133	94,800	(5.1%)
التكاليف	2,813	2,311	21.7%
صافي ربح الخطة	21,223	24,465	(12.8%)
التكاليف على معدل الموجودات	0.6%	0.7%	(14.3%)
التكاليف على معدل حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك	6.8%	7.0%	(2.9%)
التكاليف على معدل رأس المال	3.1%	3.2%	(3.1%)
ربحية السهم الاسمية والمطلقة الخاصة بمساهمي البنك (القيمة)	27.1	23.3	16.3%
القيمة	27.1	23.3	16.3%
القيمة	27.1	23.3	16.3%

مؤشرات البنك الأهلي المتحد



رسم بياني توضيحي

ارتفاع الربح التشغيلي للبنك بنحو 3.3% نتيجة ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية مقابل انخفاض المصروفات التشغيلية، وانخفاض جملة الخصائص بنحو 12.6%، ويعرض الرسم البياني التالي التطور في مستوى الأرباح الخاصة لمساهمي البنك خلال الفترة (2008-2018): وفي التفاصيل، ارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية بنحو 1.5 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 1.3%، وصولاً إلى نحو 121.6 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 120.1 مليون دينار كويتي، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند حصة في نتائج شركة زميلة بنحو 2.2 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 1.5 مليون دينار كويتي مقارنة بخسائر بنحو 687 ألف دينار كويتي في عام 2017. وارتفع أيضاً بند صافي الأرباح من استثمارات في أوراق مالية بنحو 1.9 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى 4.5 مليون دينار كويتي بنحو 38.4 مليون دينار كويتي في نهاية عام 2017، نتيجة انخفاض بند تكاليف موظفين بنحو 2.3 مليون دينار كويتي، مقابل ارتفاع باقي البنود بنحو 1.1 مليون دينار كويتي، وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية بنحو 30.6% مقارنة بنحو 32% في عام 2017.

وحققت جملة الخصائص انخفاضاً بلغ نحو 4.4 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 12.6% كما أسلفنا، عندما بلغت نحو 30.5 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 34.9 مليون دينار كويتي، وعليه، ارتفع هامش صافي الربح إلى نحو 42.2% بعد أن كان نحو 37% في نهاية عام 2017. وبلغ إجمالي موجودات البنك بنحو 3.914 مليار دينار كويتي بارتفاع بنحو 248.1 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 6.8%، مقارنة بنحو 3.666 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2017.

ولقد كانت محدود 56.8% في الربع الثاني وأصبحت 59.4% في الربع الثالث من عام 2018 أي ارتفعت، أي أن مساهمة كل القطاعات الأخرى في الربع الثالث من عام 2018 لا تتعدى 40.6%، وهي مساهمة غير مستدامة وإنما مدعومة بشدة من قطاع النفط، وتقلب مساهمتها مرتبط فقط بأسعار وإنتاج النفط وليس بتطور قطاعه، ولم تتخطى مساهمة أي من القطاعات الأخرى حاجز الـ 10% عدا قطاع الإدارة العامة والدفاع والضمائم الاجتماعي.

الفرق	إجمالي	الفرق	يوم الخميس	يوم الخميس
4%	2018	2.3	572.3	585.4
12.3	204.8	0.7	236.5	238.1
16.3	316.0	(2.5)	533.6	520.1
0.8	193.1	0.6	201.0	202.3
4.8	275.1	(1.0)	304.5	301.2
9.5	296.5	(0.3)	305.3	304.5
2.7	284.8	3.0	320.5	330.0
15.9	1,659.8	0.2	1,733.8	1,736.7
4.6	501.7	1.2	543.5	550.0
9.4	126.3	(0.5)	132.1	131.4
4.0	227.8	(5.2)	188.9	179.1
(21.4)	103.8	(1.4)	117.0	113.4
11.2	486.7	0.5	444.6	446.9
(8.2)	45.4	(2.7)	56.0	54.5
20.0	187.1	(0.6)	182.2	181.1
(3.2)	79.4	6.8	88.2	94.2
1.1	373.5	0.2	376.9	377.5
1.9	160.3	1.6	160.7	163.3
(7.6)	54.1	(2.0)	51.0	50.0
5.6	147.7	2.4	152.6	156.3
10.4	89.0	3.0	95.4	98.3
(2.5)	122.4	0.0	119.3	119.3
(1.1)	229.5	11.5	203.6	227.0
3.0	1,332.5	(1.5)	1,393.1	1,372.9
1.9	172.2	3.1	170.1	175.4
13.2	141.2	2.2	156.4	159.9
(11.7)	371.3	(4.6)	493.0	470.3
8.6	140.3	(0.8)	153.5	152.3
(2.3)	177.5	(1.1)	175.4	173.5
(11.1)	671.0	(2.1)	608.9	596.3
3.9	3,579.3	1.6	3,659.7	3,717.7
5.2	662.9	0.0	697.2	697.2
(4.0)	29.9	(8.3)	31.3	26.7
3.3	1,085.3	0.8	1,112.7	1,121.5
(10.7)	156.7	(6.2)	149.2	140.0
(2.6)	39.0	2.7	37.0	38.0
(0.9)	456.1	(0.5)	454.0	481.9
(2.2)	362.0	0.0	354.1	354.1
(8.7)	273.8	(7.9)	271.4	250.0
3.8	489.3	(1.4)	515.0	507.7
(2.0)	215.0	(1.9)	214.8	210.7
7.0	429.0	1.0	454.7	459.1

جدول يوضح التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت

حققت نمواً موجباً بنحو 4.8%، ولا توحى الأرقام بأن سياسات الإستدامة الاقتصادية -تنوع مصادر الدخل- المعلن عنها في كل خطط التنمية وفي كل بيانات الحكومة بتحقيق منها شيء، والواقع أن الخلل الهيكلي الإنتاجي ومؤشر هيمنة قطاع النفط ومعه القطاع العام على مكونات الناتج المحلي الإجمالي مستمر، كما لاحظنا من أثره الثالث مقارنة بالربع الثاني من عام 2018 هو ميوط معدل نمو القطاعات غير النفطية بنحو 6%-، مقارنة بقطاع النفط الذي

للإحصاء الأسبوع قبل الفائت أرقام الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للربع الثالث من عام 2018، وتقدير تلك الأرقام بأن نمواً موجباً حقيقياً بنحو 1.8% قد تحقق ما بين الربع الثالث لعام 2017 والربع الثالث لعام 2018، وحققت نمواً هشاً ومحدود 0.1% ما بين الربع الثاني والثالث من العام الفائت. وسبب ضعف النمو ما بين الربع الثالث مقارنة بالربع الثاني من عام 2018 هو ميوط معدل نمو القطاعات غير النفطية بنحو 6%-، مقارنة بقطاع النفط الذي

مختلفة بلغ عددها نحو 723.1 ألف وحدة، مقابل 709.3 ألف وحدة في نهاية عام 2017. وارتفع إجمالي عدد الوحدات بنحو 1.9%، مقارنة بارتفاع 717 ألفاً عدد الذكور البالغ نحو 686 ألفاً، وزاد عدد السكان غير الكويتيين بنحو 88 ألف نسمة، أي بمعدل نمو قارب نسبته 2.8% بارتفاع عن نسبة نموهم في عام 2017 البالغة نحو 1.9%، وبلغ عددهم نحو 3.219 مليون نسمة وبمعدل نمو سنوي مركب خلال السنوات 2009-2018 بلغ نحو 3.5%، وبلغ إجمالي عدد العاملين في الكويت بنحو 2.823 مليون عامل أي ما نسبته نحو 61.1% من مجموع السكان، بينما بلغت هذه النسبة للكويتيين نحو 30.3% من إجمالي عدد عمالة الكويتيين، ومن الملاحظ أن نسبة العاملين غير الكويتيين من مجموع السكان غير الكويتيين قد ارتفعت من نحو 73.5% في نهاية عام 2017 وصولاً إلى نحو 74.5% في عام 2018، وارتفعت نسبة العاملين الكويتيين في مجموع عدد العاملين في الكويت من نحو 15% في عام 2017 إلى 15.1% في عام 2018، وبلغت نسبة عمالة الإناث الكويتيات في جملة العمالة الكويتية نحو 48.7%، بينما بلغت نسبة عمالة الإناث في جملة العمالة في الكويت بنحو 24.3%، وبلغ عدد العاملين الكويتيين نحو 425 ألف عامل، وبلغ عدد العاملين منهم في الحكومة نحو 335 ألف عامل أي ما نسبته 78.9% من إجمالي العمالة الكويتية، ولكن تلك النسبة تبلغ نحو 80.5% وفقاً للإحصاءات الصادرة عن الإدارة المركزية للإحصاء، وتتمنى نسبة اختلاف الأرقام بين المؤسستين الحكوميتين.

المباني والوحدات العقارية بلغ إجمالي عدد المباني في الكويت في نهاية ديسمبر 2018 -حسب الإصدار الأخير لدليل الهيئة العامة للمعلومات المدنية للمباني والوحدات- نحو 204.6 ألف مبنى، مقارنة بنحو 202.4 ألف مبنى في نهاية 2017، أي أن عدد المباني قد سجل معدل نمو بلغ نحو 1.1%، وهو أقل من مستوى النمو السنوي المسجل في نهاية عام 2017 والذي بلغ نحو 1.6%، ويعتبر نمو عدد المباني في 2018 أدنى نسبة نمو في السنوات السبع السابقة وكان أدنى معدل النمو قد بلغ نحو 0.7% في عام 2011، وتنتسب المباني إلى وحدات